قوله واختار الاكثر ... الفصل ... ان الكلام ... الفصل بين الفاعل و المخصوص ... على الاطلاق ... فيها ... فى السياق ... على اهل الذوق

وما ابتداء نكرة الخ هذا شروع فى تبيين اعراب ما بين الجملتين بالنظر الى الاصل قبل النقل الى التعجب لا للبيان انهما بذلك المعنى فى هذه الحال لانهما بذلك الان لانشاء التعجب لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفى سببه فكان معنى ما احسن زيدا فى الاصل شيء من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا قال الرضي مذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير مضافة نادر نحو فنعما هي على قول مثله فى مبتدا فعلى هذا يكون من باب شر اهر ذا ناب فى تجرد كون المبتدا نكرة وما بعده خبره لانه كان مجهول السبب حسنه فاستفهم عنه والتعجب انما يكون فيما جهل سببه والباء زائدة لازمة اى لا تحذف الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها فيحذف على ما هو القياس يعنى الافعال المشهور عند النحاة بهذا اللقب يعنى ليس المراد مفهوم التركيب الاضافي لئلا ينتقض بحد بمثل مدحته و ذممته وغيرها مما لم يوضع للانشاء والظاهر ان يقال فعل المدح والذم فى اصطلاح النحويين ما وضع لانشاء مدح او ذم كان المراد من قوله فعل التعجب هذا اى للعهد الذهنى ذهب كثير من النحويين الى ان اللام فى الفاعل المعرف باللام وكذا فى المضاف الى المعرف بها للعموم والاستغراق ورد عليهم بان العموم لا يفسر بالواحد ولا بالمثنى ولا بالجمع وما فسر هذا بالواحد والمثنى والجمع دل على انه ليس للعموم وايضا اذا قلت نعم الرجل لم ترد جميع الرجال

وهذا

وهذا مقطوع به فى قصد المتكلم واختار انه للعهد الذهنى وتبعه الشارح وان زعموا ان المخصوص بالمدح مرفوع بالابتداء ونعم الرجل خبره والجملة اذا وقعت خبرا فلا بد من ضمير يعود اليه او ما يقوم مقام هذا الفاعل عاما مستغرقا لم يصح لعدم الضمير او ما يقوم مقامه والجواب ان هذه الشبهة لا تعارض الامور القطعية وما ذكرنا مقطوع وايضا مما ذكرتموه احد الاحتمالين فى الاعراب فان تعذر تعين الآخر وما ذكرناه متعين وايضا فانا نتفقون على صحة نعم رجلان زيد لاحتمال ان يكون مبتدا كما زعمتم وجزء نعم ولا ان يقال الضمير عائد الى زيد والا ورد نعم الرجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون وايضا فانه كان يفوت الابهام الذى هو المقصود فى الباب والتحقيق فى جواب شبهتهم امران احدهما ان الاصل ان يكون الرجل لزيد المذكور مضمرا عائدا عليه واستعمل تارة مضمرا وتارة مظهرا وحصل الابهام بتاخير المفسر عنه والآخر انهم لما قصدوا الى معقول فى الذهن كان كالاسم الجنس الذى له شمول فى المعنى وكما يصح ان يقوم اسم الجنس مقام الضمير صح ان يقام الاسم باعتبار المعقول فى الذهن مقام الضمير لانه مندرج تحته مما يقدر من احاده فى المعنى هذا كله مذكور فى شرحي الكتاب والمفصل للمصنف فلا يحتاج ما قيل انه اذا كان زيد مبتدا يبعد ان يكون اللام للعهد الذهنى لانه عبارة عن زيد وكذا لا يظهر على هذا التقدير كون الضمير فى نعم رجلا زيد مبهما بل الظاهر انه راجع الى زيد ورجلا تمييز عن النسبة اى مطابقة الفاعل او مطابقة الفاعل اياه يعني يحتمل ان يكون من اضافة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)